



تقرير مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن الآثار الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد

(العدد رقم ٨) ٩ شوال ١٤٤١هـ - ١ يونيو ٢٠٢٠م

المُحرران: سعود السرحان ومارك طومسون

في هذا العدد الأخير

التعليق والتحليل

ما الخطوة التالية
لأسواق النفط مع بدء
إعادة فتح الاقتصادات؟
يوسف محمد الشمري

يمكن للأوروبيين دعم دول مجلس
التعاون الخليجي في تقليل
الاعتماد على الوقود الأحفوري
سينزيا بيانكو

الرباط بين فيروس كورونا
والمهاجرين غير الشرعيين
في المملكة العربية السعودية
فهد الشريف

نظرة عامة
الوضع الحالي

نظرة عامة الوضع الحالي

مع بدء العديد من البلدان في تخفيف عمليات الإغلاق وحظر التجوال على الصعيد الوطني، أصبح من الواضح أن الحياة لن تعود إلى ما كانت عليه قبل الجائحة. ومع ذلك،

وكيف يتسوقون، ويدبرون صحتهم، ويعلمون أطفالهم، ويرعون أفراد أسرهم. ومن ثم، فليس من المُستغرب أن يكون هناك جدال واسع في وسائل الإعلام الدولية والمجتمعات الإنسانية عن «الوضع الطبيعي الجديد». ووفقاً للإذاعة الوطنية العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الأوقات الاستثنائية الحالية سوف تُمهّد، في نهاية المطاف، لهذا الوضع الطبيعي الجديد. على سبيل المثال، قد يُؤدّن الوعي العام المكتسب حديثاً ضدّ العدوى الناجمة عن فيروس كورونا بنهاية عادات، مثل المصافحات، والاحتضان، والجلوس بالقرب (تابع إلى ص ٢)

كما تُشير مجلة «إم آي تي تكنولوجي ريفيو» التابعة لمعهد ماساتشوستس، فإن هناك إدراكاً متزايداً لحقيقة، أنه على الرغم من أن الجميع يريد عودة الحياة إلى طبيعتها سريعاً، فربما لم يع معظم الناس بعد - لكنهم سرعان ما سيفعلون - أن الحياة لن تعود إلى سابق عهدها بعد بضعة أسابيع، ولا بعد بضعة أشهر. وفي الواقع، فإن بعض الأمور لن تعود أبداً إلى ما كانت عليه من قبل. ذلك أن وقف تفشي فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم سوف يستدعي أن يُحدّث الناس تغييراً جذرياً في كل ما يفعلونه تقريباً: كيف يعملون، وكيف يمارسون الرياضة، وكيف يتواصلون اجتماعياً،

أحدث إحصاءات فيروس كورونا بتاريخ: (٢٠٢٠/٥/٣١م)

إحصاءات الدول:

يمكن الاطلاع على أحدث الإحصاءات عن الحالات المؤكدة والوفيات وحالات التعافي في بلدان بعينها على هذين الموقعين:

<https://coronavirus.jhu.edu/map.html>
www.worldometers.info/coronavirus/

المملكة العربية السعودية:

ستخفّف المملكة العربية السعودية القيود المفروضة لمواجهة فيروس كورونا، وستُستأنف بعض الأنشطة الاقتصادية والتجارية فيها بدءاً من ٢٨ إلى ٣٠ مايو كمرحلة أولى. وقال وزير الصحة **توفيق بن فوزان الربيعه**: إن هذه المرحلة الجديدة من استراتيجية مواجهة فيروس كورونا تقوم على ركيزتين: قدرة منظومة الرعاية الصحية على استيعاب الحالات الحرجة، وسياسة توسيع الاختبار والكشف المبكر. وستتيح المرحلة الثانية، من ٣١ مايو إلى ٢٠ يونيو ٢٠٢٠م، السماح بالتنقل بين الساعة ٦ صباحاً و٨ مساءً، في جميع مناطق المملكة، ما عدا مكة المكرمة. وستشهد المرحلة الثالثة، من ٢١ يونيو، العودة إلى «الحياة الطبيعية» في جميع مناطق المملكة - باستثناء مكة المكرمة - واستعادة الظروف الطبيعية قبل حظر التجوال، مع الاستمرار في فرض التباعد الاجتماعي ومراعاة الشروط الصحية.

حالات التعافي: ٦٢٤٤٢

الوفيات: ٥٠٣

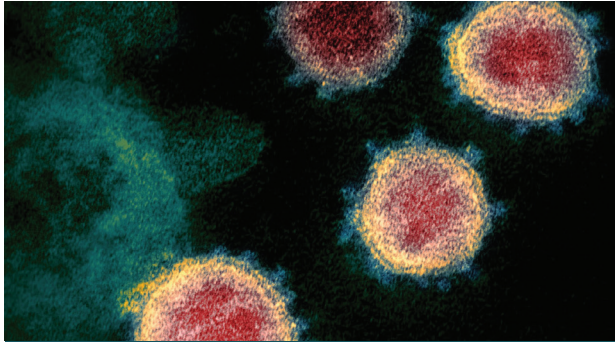
الحالات المؤكدة: ٨٥٢٦١

«زووم»، و«جوجل ميت». والواقع أن خبراء الموارد البشرية أشادوا بالعمل من المنزل، وتقليص أيام العمل الأسبوعية، بوصف ذلك بديلاً عن العودة الجماعية إلى المكاتب. بالإضافة إلى ذلك، يسمح التحول نحو العمل عن بُعد للشركات أيضاً بإعادة التفكير في مساحات مكاتبها الباهظة التكلفة.

يقول **جون نوتون**، أستاذ الفهم العام للتكنولوجيا في الجامعة المفتوحة، بالمملكة المتحدة: إن الأوبئة العالمية تُسارع من حُطى التاريخ. وبين عشية وضحاها، أصبحت التغييرات التي كان من شأنها - قبل فيروس كورونا - أن تُؤدّي إلى سنوات من النقاش، والخلاف، والتردد، والمعارضة، والتأخير، واقعاً ملموساً ممكناً. إن الاضطرابات الناجمة عن فيروس كورونا جعلت جميع الناس يُغيّرون وجهات نظرهم الأساسية حول الوظائف، وأماكن العمل، واستخدامهم للتكنولوجيا، والعديد من القضايا ذات الصلة. وبعبارة أخرى، فإن «وضعاً طبيعياً جديداً» بدأ يترسخ بالفعل، وبسرعة كبيرة.

تستمر لسنوات، وهو أمرٌ غير معروف حتى الآن)، أو حتى يصبح اللقاح متاحاً. ومع إعادة فتح أماكن العمل تدريجياً بعد الإغلاقات الوطنية، تبحث الحكومات والشركات عن طرق جديدة لممارسة العمل. على سبيل المثال، اقترحت رئيسة وزراء نيوزيلندا **جاسيندا أرديرن** تقليص أيام العمل في الأسبوع إلى أربعة أيام؛ للمساعدة في تعزيز الاقتصاد، وإحداث التوازن بين العمل والحياة. ومن خلال فيديو مباشر على فيسبوك، قالت أرديرن: إنها استمعت إلى اقتراحات كثير من الناس بجعل أسبوع العمل أربعة أيام، ولكن هذا في نهاية المطاف يعتمد على أصحاب العمل والموظفين. ومع ذلك، أكدت أرديرن أن الوباء علّم المجتمعات في جميع أنحاء العالم أن العمل المنزلي المرن يُمكن أن يدفع عجلة الإنتاج. وذكرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أن قائمة متزايدة من قادة الأعمال أصبحوا يُرجّحون كفة العمل من المنزل، وترتيبات العمل الأكثر مرونة، بمساعدة التكنولوجيا ومنصات مؤتمرات الفيديو، مثل

من أشخاص آخرين في الأماكن العامة، بل باختفاء عادة تناول الأطعمة والمشروبات في الأماكن العامة. وبعبارة أخرى، فإن مصطلح «التباعد الاجتماعي»؛ ذلك المصطلح الذي لم يكن شائعاً قبل بضعة أشهر فقط، أصبح بالفعل «قاعدة» مجتمعية عالمية. وعلاوةً على ذلك، فإن هناك توافقاً واسع النطاق في الآراء على أن كل بلد بحاجة إلى «تسطيح المنحنى»؛ بفرض التباعد الاجتماعي والحفاظ عليه لإبطاء انتشار الفيروس؛ حتى لا يتسبب عدد المرضى في أي وقت من الأوقات في انهيار منظومات الرعاية الصحية الوطنية. وهناك أيضاً إدراكٌ لأنّ التباعد الاجتماعي الفعّال والطويل الأمد يُمكنه أن يمنع «موجة ثانية» من الفيروس، تلك الموجة التي تُخشى عواقبها أيّما خشية. ومع ذلك، وكما تُؤكّد مجلة «إم آي تي» تكنولوجي ريفيو»، يجب أن يكون فيروس كورونا موجوداً في المجتمع، على مستوى منخفض، حتى يُصاب عدد كبير من الناس بفيروس كورونا، ما يمنح غالبيتهم مناعةً من الفيروس (على افتراض أن المناعة



إلام يُشير المتغير R؟

يشير المتغير R إلى «رقم التكاثر الفعّال»، وهو وسيلة لقياس قدرة المرض المعدّي على الانتشار. وهو يشير إلى متوسط عدد الأشخاص الذين يمكن لشخص مُصاب بالفيروس نقل العدوى إليهم. ويمثل R عندما تساوي قيمته 1 عتبةً حاسمة. إن المتغير R غير ثابت، ولكن يمكن أن يتأثر بمجموعة من العوامل، من بينها مدى انتشار المرض. ولا يقتصر الأمر

على ذلك فحسب، بل يُضاف إليه أيضاً: كيف يتطور المرض مع مرور الوقت، وكيف يتصرف السكان، والمناعة التي يمتلكونها بالفعل؛ إما بسبب العدوى أو التطعيم. كذلك فإن الموقع مهمٌ أيضاً؛ إذ إن من المُرجح أن يكون للمدينة ذات الكثافة السكانية العالية متغير R أعلى من منطقة ريفية قليلة السكان. ولفيروس كورونا متغير R، وتحرص الحكومات في جميع أنحاء العالم على خفض قيمته قدر الإمكان. وفي الواقع، فإن المحافظة على المتغير R لثلاث تتجاوز قيمته 1 ستصبح أمراً حاسماً بشكل متنامٍ على مدار الأشهر القليلة القادمة؛ إذ يمكن أن تُؤدي زيادة قيمة المتغير R قليلاً عن 1 إلى زيادة سريعة في عدد الحالات؛ بسبب النمو الأسي. على سبيل المثال، قد تبدو قيمة R عند 1,5 قيمةً يُمكن التحكم فيها، ولكن هذا ليس هو الحال. فمع وصول قيمة R إلى 1,5 فإن كل 100 شخص سينقلون العدوى إلى 150؛ لينقلوا العدوى بدورهم إلى 225، لينقلوا العدوى بدورهم إلى 338. وهكذا، مع ثلاث جولات من انتقال العدوى، فإن عدد الأشخاص المُصابين بالفيروس سيرتفع من 100 شخص ليصل إلى 338. ومع تجاوز الحالات في جميع أنحاء العالم الآن عتبة الستة ملايين حالة، فإن هذا يساعد على تفسير سبب تمكّن فيروس كورونا من الانتشار بسرعة كبيرة بين سكان العالم، الذي يُواجهه معظمهم دون أي مناعة سابقة.

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)

التعليق والتحليل

يأتي هذا التقريرُ الأسبوعيُّ لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن التأثيرات الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في وقتٍ حرج. وقد استجابت الحكوماتُ للوباء المتزايد من خلال تطبيق الحجر الصحي وحظر التجوُّل و«الإغلاق»؛ الأمر الذي يُؤثِّرُ على الاقتصادات الوطنية وأنماط حياة الملايين من الناس. ومن ثَمَّ، فإننا نهدفُ في هذا التقرير الأسبوعي إلى مقابلة مجموعةٍ متنوعة من الأفراد، من بينهم صانعو سياسات وأكاديميون ومفكرون؛ لاستطلاع آرائهم حول تأثير هذا الوباء من جهة علاقته بمجال اهتمامهم. وفي هذا التقرير الأسبوعي لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن التأثيرات الإقليمية والدولية لفيروس كورونا مقالٌ لفهد الشريف، باحث رئيس في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، يناقش فيه العلاقة بين فيروس كورونا والمهاجرين غير الشرعيين في المملكة العربية السعودية. وفي التقرير أيضاً تدرس سينزيا بيانكو، الزميلة الزائرة بالمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، ألمانيا، كيف يمكن للأوروبيين دعم دول مجلس التعاون الخليجي في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وفي التقرير كذلك، يتناول يوسف الشمري، الرئيس التنفيذي لشركة «سي ماركيتس»، المملكة المتحدة، الخطوات التالية لأسواق النفط مع بدء إعادة فتح الاقتصادات.

الرابط بين فيروس كورونا والمهاجرين غير الشرعيين في المملكة العربية السعودية

فهد الشريف



فهد الشريف

باحث رئيس
في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،
المملكة العربية السعودية.

للمملكة العربية السعودية تاريخٌ طويل في استقبال وتنظيم حركة الملايين من الحجاج على مدار عقود طويلة، وهو ما أكسبها خبرةً واسعة في التعامل مع الأمراض والأوبئة التي تحدث في أثناء مواسم الحج والعمرة أو بعدها. وكان آخر وباء يتفشى بصورة واسعة، هو فيروس متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS)، الذي أبلغ عنه أول مرة في المملكة في عام ٢٠١٢م. وفي جميع هذه الحالات، كانت الحكومة السعودية سريعة الاستجابة؛ إذ كانت قادرةً على الاعتماد على خبراتها ومواردها الواسعة. ومع ذلك، فإن الأمر اختلف مع جائحة فيروس كورونا المستجد؛ فقد ثبت أن الفيروس يمثل مشكلة عويصة، حتى بالنسبة إلى دول تمتلك خبرات أوسع، مثل أمريكا وبريطانيا. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن بيننا وبين اكتشاف اللقاح الفعّال أمداً بعيداً. وفي ظل هذه الظروف، أدارت المملكة العربية السعودية بوصلة اهتماماتها إلى الزاوية الإنسانية، ولاسيما توفير الرعاية الصحية للمهاجرين غير الشرعيين؛ من خلال إطلاق مبادرة «عفو». وبالاعتماد على البيانات الأثنوغرافية التي جُمعت في عام ٢٠٠٩م، ومؤخراً في عام ٢٠٢٠م، بعد تفشّي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) داخل مجتمعات المهاجرين غير الشرعيين في جدة، فإن أحدث عفو حكومي، الذي يَسمح للمهاجرين غير الشرعيين بالحصول على الرعاية الصحية دون التعرُّض لعقوبات الترحيل لم يكن كافياً في معالجة تداعيات الرعاية الصحية للمهاجرين في مواجهة فيروس كورونا. وقد أخفق العفو الجديد، إلى حدٍّ كبير، في معالجة القضايا الحرجة؛ ومن بينها انعدام الثقة، والخوف من الترحيل، ومشكلات هيكلية أخرى.



أثر فيروس كورونا على سياسات الهجرة في المملكة العربية السعودية: العفو:

بعد تفشي فيروس كورونا، قررت المملكة توفير خدمات الرعاية الصحية المحلية للمهاجرين غير الشرعيين، لمنع التهديدات الصحية العامة للسكان المحليين والمقيمين على السواء. وعلى الرغم من أن هذه الاستجابة الإنسانية الحكومية جاءت عنصراً حاسماً في التخفيف من انتشار فيروس كورونا، فإن البيانات التاريخية تُشير إلى قيود كبيرة على الفاعلية المحتملة لمثل خيار العفو هذا. فقد جعلت الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة السعودية، والتي تضمنت الحظر وتقييد حركة جميع السكان، من الصعوبة بمكان على المهاجرين غير الشرعيين الحصول على أي نوع من الرعاية الطبية اللازمة، ومن المحتمل جداً أن يكون كثيرون منهم قد أصيبوا بالفعل، وهذا ما يُشكّل تهديداً دائماً، لا يمكن السيطرة عليه، لصحة المواطنين السعوديين والمقيمين. ويبدو أن التدابير الوقائية الحكومية الأخيرة كانت ناجحة، على الرغم من أن العدوى يُمكن أن تتصاعد - بسرعة فائقة وبشكل متسع - بسبب عدم وصول المهاجرين غير الشرعيين إلى مقدمي الخدمات الطبية. ومن ثمّ، فإن من الضروري توسيع نطاق هذه التدابير الوقائية لتشمل أضعف قطاعات المجتمع؛ للحدّ من المخاطر التي يشكلها الفيروس المستجد على الصحة العامة.

النتائج والتوصيات:

فيما يلي إجابة من أحد النيجيريين عن فيروس كورونا ومجتمعات المهاجرين غير الشرعيين في جدة. هذه الإجابة تُقدّم «لمحة» تُمثل وجهة نظر الأغلبية ممن أُجريت معهم المقابلات:

«في المناطق الجنوبية من جدة، تقيم مجتمعات كبيرة من اليمن، وتشاد، والصومال، ونيجيريا، وأقلية من السودان. نسبة كبيرة منهم أميون. لا يُقيدُهم حظر التجوال؛ فهم يستمرون، داخل هذه المناطق، في ممارسة حياتهم التجارية اليومية. وهذه اللامبالاة خطيرة في ظل الظروف الراهنة. وليس لدى هذه المجتمعات وعي واضح بالمرسوم الحكومي الأخير الذي يسمح بوصول المهاجرين غير الشرعيين إلى منظومة الرعاية الصحية، التي تتابع عدداً معروفاً من الأشخاص المصابين. إن تحديد الأعداد الدقيقة أمرٌ معقد لعدة أسباب؛ يتعلق أحدها بالثقة. فالناس يخافون عندما يتعلق الأمر بطلب المساعدة بعد ظهور أعراض فيروس كورونا، خشية السجن أو الترحيل. وتصطبغ هذه المواقف بتجارب سابقة مع السلطات.»



وتشير البيانات الواردة من المجتمعات المختلفة أيضاً إلى النتيجة نفسها. وبالتحديد، عدم إدراك الجميع تماماً للسماح الجديد بالوصول إلى مرافق الرعاية الصحية، أو غياب الإجراءات العقابية الحكومية. ومع ذلك، قد يؤوّل هذا الوضع إلى ما لا تُحمد عقباه في الظروف الراهنة الطارئة لفيروس كورونا. وفي هذه الأحوال، قد يكون من الأفضل المطالبة بإحداث تغيير جذري وعاجل في أحكام العفو الحالية. وهذا من شأنه ضمان أقصى درجة من الوقاية، والتحكم في قيمة متغير R، قبل أن تؤدي أيُّ زيادة في العدوى إلى إعاقة جهود مواجهة الدولة للفيروس. والأهم من ذلك، فإن عامل «الثقة» كان منخفضاً تاريخياً بين السلطات والسكان المهاجرين غير الشرعيين. ومع ذلك، فإن هذا أمرٌ بالغ الأهمية للتنفيذ الحالي (أو المستقبلي) لأي سياسة عفوٍ سعودية؛ لأن عدم التعاون مع المهاجرين غير الشرعيين لن يُؤدّي إلّا إلى تفاقم التأثير السلبى لفيروس كورونا على الدولة والمجتمع السعودي.

ورغم أن قضية العفو، هي خطوة في الاتجاه الصحيح للحكومة السعودية فيما يتعلّق بالرعاية الصحية، فإن التوصيات الآتية من شأنها أن تُقلّل من انتشار فيروس كورونا:

١. زيادة الثقة بين المجتمعات غير الشرعية والسلطات؛ من خلال إطلاق حملة تُعبر عن أهمية اتباع اللوائح الصحية على النحو الذي حدّدته الحكومة خلال انتشار الوباء.
٢. ضمان عدم تعرّض المهاجرين غير الشرعيين للعقاب عند الاتصال بالسلطات الصحية، من خلال نظامٍ يسمح لهم بالاتصال بخدمات الطوارئ دون التهديد بالرفض أو العقاب.
٣. تطوير تعاون أكثر قوة وأطول أمداً مع السفارات الأجنبية؛ لتسهيل تحديد هوية وأماكن وجود المهاجرين غير الشرعيين في المملكة.
٤. استخدام نُهج بديلة، من بينها التخطيط الاقتصادي السلوكي المتمثل في التوعية الرفيعة؛ لزيادة الثقة والوعي بين السلطات والمجتمعات غير الشرعية. ومن شأن ذلك أن يُحسّن من احتمال استخدام العفو، مقارنةً بالأساليب التقليدية المرتبطة بالغرامات أو عقوبات السجن.
٥. توفير ملاجئ الرعاية الاجتماعية.

وللتعامل مع مجتمعات المهاجرين غير الشرعيين وإدارتها بشكل كامل، فإن من الضروري أن تبني السلطات السعودية جسور الثقة المجتمعية مع جميع الأطراف المعنية. وسيساعد هذا في جني ثمار سياسة العفو، التي ستحمي بدورها صحة ومصالح جميع العمال المهاجرين. وإذا كان إصدار العفو يُشكّل جزءاً حيويّاً من الحل، فإن بناء جسور الثقة على المدى الطويل، والتواصل مع مجتمعات المهاجرين، هي أمورٌ حتمية لتحقيق إدارة وطنية فعالة وطويلة الأجل لملف الهجرة.

يمكن للأوروبيين دعم دول مجلس التعاون الخليجي في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري

سينزيا بيانكو



سينزيا بيانكو

الزميلة الزائرة
بالمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، ألمانيا.

سيكون لوباء فيروس كورونا أثر هائل على الاقتصاد العالمي. ويمكن القول: إن هذه الديناميات ظاهرة في المشهد بالفعل في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أدت عمليات الإغلاق المفروضة لاحتواء الوباء في جميع أنحاء العالم، إلى جانب الركود الاقتصادي المقبل، إلى انخفاض الطلب على الطاقة إلى أدنى مستوياته التاريخية. وقد شهد اقتصاد الصين، التي انطلق منها الفيروس أول مرة، اختناقاً شديداً بسبب الوباء منذ نهاية عام ٢٠١٩م، ومن المتوقع أن ينخفض ناتجها المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠م إلى أدنى مستوى له منذ ٤٤ عاماً؛ على أكثر التقديرات تفاؤلاً. وبصفتها ثاني أكبر مستهلك للنفط على مستوى العالم، تسببت الكارثة الاقتصادية الصينية في حرب أسعار النفط، التي دفعت السعر إلى أدنى مستوياته منذ عقود، وذلك بفعل الانخفاض التدريجي في الاقتصادات الأخرى في جميع أنحاء العالم. وفي حين أن دول مجلس التعاون الخليجي، التي تعتمد اقتصاداتها اعتماداً كبيراً على عائدات الطاقة، سارعت في دفع التدابير المالية والاقتصادية إلى الأمام لاحتواء الأثر الهائل لهذه الأزمة، فإن صناعة الوقود الأحفوري وضعفها وتقلياتها قد تسلطت عليها الأضواء من جديد.

وبدلاً من أن تقع أسيرة لهذه التقلبات وذلك الضعف، أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي بدقة عن «رؤاها»: الاستراتيجيات السياسية الاقتصادية الرامية إلى تنويع اقتصادات دول المجلس والحفاظ على الازدهار؛ من خلال تعزيز تنمية قطاعات الاقتصاد التي لا تعتمد على الطاقة، أو يقل اعتمادها عليها. وفي حين أن الضغوط الحالية على السيولة قد تحُد من التنفيذ الكامل لهذه الرؤى، فإن من الواضح تماماً أن الأزمات الجارية جعلت التنويع يصبح أكثر إلحاحاً. إن تحديات تفعيل مثل هذه التحولات الكبرى، التي تمس العديد من المجالات، في الأوقات الصعبة الحالية، تُشجع فكرة الاعتماد على دعم الشركاء الدوليين لتحقيق النجاح. هذا، وتتمتع البلدان الأوروبية - منفردة أو مجتمعةً من خلال الاتحاد الأوروبي - بمزايا استراتيجية؛ مثل العلاقات الطويلة الأمد، والوجود المستمر في المنطقة، جنباً إلى جنب مع الأنظمة الاقتصادية الأكثر تنوعاً على مستوى العالم، والتي يمكن الاستفادة منها للاضطلاع بدور الشركاء المهمين والرفاق الدائمين لدول مجلس التعاون الخليجي في تحولها الاجتماعي والاقتصادي.

ولا تزال العلاقات بين أوروبا ودول المجلس تتسم بإمكانات غير مُستغلة، يعوقها عدم توافق التوقعات من كلا الجانبين، تلك التوقعات التي تنطوي على قضايا معيارية بقدر ما تنطوي على اعتبارات جيوسياسية. ومع ذلك، فقد توطدت المشاركة التي دامت عقوداً من الزمن؛ من خلال إقامة علاقات دائمة وتعاون هادف. وقد تكرر ذلك في القطاعات الأكثر استراتيجيةً لكل من الرؤى، والتجارة، والخدمات اللوجستية، وريادة الأعمال، والموارد البشرية، والسياحة، والترفيه، والصناعات الإبداعية، بالإضافة إلى الابتكار في مجال الطاقة.



ولما كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تُشكل - إلى حدّ كبير - العمود الفقري للاقتصاد، فقد وضع الاتحاد الأوروبي عدة أطر؛ مثل «إطار كفاءة ريادة الأعمال»، الذي يُركّز على تعزيز قابلية التوظيف بين الخريجين، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال. قد يكون هذا مفيداً بشكل خاص للمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، حيث تشجع الدولتان المواطنين الشباب على البحث عن عمل في القطاع الخاص. وقد أصبحت أوروبا في حالة تأهب متصاعدة لتغيّر المناخ، وقد خصصت موارد كبيرة لـ«الاتفاق الأخضر الأوروبي»، على الرغم من التحديات التي يفرضها التعامل مع جائحة فيروس كورونا. ومن الجوانب الحاسمة في الاتفاق تعزيز الطاقة المتجددة، كما حدث بالفعل في عام ٢٠١٧م، حين جاء قرابة ١٣,٦٪ من إجمالي الطاقة المُنتجة في دول الاتحاد الأوروبي جميعها من مصادر الطاقة المتجددة. وتُعَدُّ البلدان الأوروبية موطناً للتكنولوجيا الرائدة في هذا المجال، بالإضافة إلى استراتيجيات كفاءة الطاقة، التي يمكنها أن تساعد، بشكل كبير، دول مجلس التعاون الخليجي على تلبية احتياجات الطاقة المحلية، في ظل النضوب المتسارع لاحتياطياتها من الهيدروكربونات. ومن أمثلة التعاون، تأتي شركة «جروبو - تي إس كي» الإسبانية، التي أدت دوراً رئيساً في بناء مجمع محمد بن راشد المكتوم للطاقة الشمسية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن المُتوقع أن يُولّد ذلك المجمع نحو ٥٠٠٠ ميغاواط من الكهرباء سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠م، ويمكن أن يوفر برنامج عمل للمستقبل. وتعمل دول مجلس التعاون الخليجي كذلك على زيادة جهودها للترويج لدولها بوصفها وجهاتٍ سياحيةً، سواء أكانت دينية أم ترفيهية، أو حتى فيما يتعلق بالفعاليات الدولية الرياضية والثقافية. وقد أولت المملكة العربية السعودية خاصة ذلك الأمر اهتماماً بالغاً في رؤيتها لعام ٢٠٣٠، من خلال تخفيف لوائح التأشيرات، وتعزيز النشاط الترفيهي والتراث الوطني. فعلى سبيل المثال، رُمّم الموقع الأثري لمدائن صالح النبطية بالتعاون مع فرنسا. وكذلك تعتبر سلطنة عمان السياحة قطاعاً واعدلاً لاقتصادها المتوتر. ولكن، من الواضح أن صناعتي السفر والسياحة قد تأثرتا بشدة بوباء فيروس كورونا، وينطبق هذا على دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي معاً. ومع ذلك، يمكن لهذه التحديات الحاسمة أن تُعزّز حالة التعاون الدولي بدلاً من أن تُضعفها، عند النظر في طرائق التأقلم والتكيف مع الحقائق الجديدة. ويمكن أن يُشجّع القرب الجغرافي بين المنطقتين، والتداولات الكبيرة الحالية للتجارة، والتقاطعات العديدة للطرق التجارية، على مشاركة أقوى في المجال الاستراتيجي المتزايد للخدمات اللوجستية. وأخيراً، بوصفها واحدة من القطاعات القليلة التي عزّزها فيروس كورونا، فإن هناك آفاقاً كبيرة أمام صناعة التكنولوجيا. وقد طورت البلدان الأوروبية بيئاتٍ جذابةً لدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، وبرزت العواصم الأوروبية؛ مثل لندن وأمستردام، بوصفها مراكز عالميةً للتكنولوجيا المالية. ويحظى هذا الأمر باهتمام كبير من دول مجلس التعاون الخليجي؛ مثل البحرين والإمارات العربية المتحدة.

وختاماً، فإنه، على الرغم من أن التوقعات الخاطئة، والاختلافات السياسية، أعاققت في بعض الأحيان التعاون المُستهدف بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في المجالات ذات الاهتمام المشترك، فإن هذه الشراكة تنطوي على إمكانات كبيرة للمسألة الحاسمة المتمثلة في تقليل الاعتماد على النفط من خلال التنويع الاقتصادي. وهناك أساليب مختلفة لمواجهة أزمةٍ منهجية، مثل جائحة فيروس كورونا العالمية. ومع ذلك، يبقى من الحكمة محاولة تحويل المحن إلى منج، ولاسيما اغتنام فرصة تسريع التغيير الإيجابي، وطي صفحة الاعتماد على الوقود الأحفوري المحفوف بالمخاطر، والذي عفا عليه الزمن.

ما الخطوة التالية لأسواق النفط مع بدء إعادة فتح الاقتصادات؟

يوسف محمد الشمري



يوسف محمد الشمري

الرئيس التنفيذي لشركة «سي ماركس»،
المملكة المتحدة.

كان عام ٢٠٢٠ عاماً حافلاً بالأحداث الاقتصادية التاريخية، التي خلفت تأثيراً كبيراً على أسواق النفط. ففي فبراير ٢٠٢٠م، بدأت الأسعار في الانخفاض مع بدء انتشار فيروس كورونا في الصين وأوروبا والولايات المتحدة. وفي ضوء تفشي الفيروس، أوصت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) رسمياً بخفض الإمدادات بمقدار عشرة ملايين ونصف المليون برميل يومياً، مقسمة على الدول الأعضاء في المنظمة (مليون برميل يومياً)، وغير الأعضاء (نصف مليون برميل يومياً)، طوال عام ٢٠٢٠م. وقد أعربت روسيا، وهي العضو الأهم في تحالف أوبك بلس من بين الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك، عن وجهة نظر متحفظة حيال التخفيضات، مع بدء المناقشات المبكرة في فبراير. وبالنسبة إلى روسيا، فإن سعر التعادل لميزانيتها الوطنية، هو ٤٢ دولاراً للبرميل، وقد انخفض هذا السعر كثيراً منذ عام ٢٠١٤م. وعلاوةً على ذلك، لم يكن الروس متأكدين من أن الأسعار سترتفع مع خفض الإنتاج؛ نظراً لعدم اليقين بشأن تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي. وفي ذلك الوقت، أدت ثلاثة عوامل إلى اتخاذ روسيا قراراً بعدم إجراء مزيد من التخفيضات: (١) عدم التيقن من ارتفاع سعر النفط بشكل فعال في حالة خفض الإنتاج، (٢) توقع أن لا ينخفض السعر أكثر في حالة الإبقاء على الإنتاج الحالي، أقل من ٤٥ دولاراً للبرميل، وهو ما يُمثل مخاطر عالية، (٣) عدم رغبة الشركات الروسية في التخلي عن حصتها في السوق لمنتجات النفط الصخري في الولايات المتحدة.

وبعد شهر واحد من الإنتاج وثيد الخطى، الذي أدى إلى انخفاض كبير في الأسعار إلى أقل من ٣٠ دولاراً، وافقت مجموعة أوبك بلس، التي تتكون من ٢٤ دولة عضواً، على إنتاج إجمالي تاريخي قدره تسعة ملايين وسبعمائة ألف برميل يومياً، وهو أكبر خفض للإنتاج يأتي دفعة واحدة في تاريخ المنظمة. وسيكون توزيع التخفيضات: ٢,٥٥ مليون برميل يومياً من المملكة العربية السعودية، و٢,٥٥ مليون برميل يومياً كذلك من روسيا، وهو ما يُمثل خفضاً بنسبة ٢٢٪ خط أساس الإنتاج البالغ ١١,٣ مليون برميل يومياً. وقد التزمت الولايات المتحدة بخفض عضوي قدره ٥ ملايين برميل يومياً طوال عام ٢٠٢٠م، وقد أعلنت «سكك حديد تكساس» عن هذا الخفض، وهي هيئة حكومية أمريكية تتمتع بسلطة خفض إنتاج النفط في البلاد.

وسيكون اتفاق التخفيض قابلاً للتجديد حتى أبريل ٢٠٢٢م. وقد أجرى الرئيس **ترمب**، الذي توسط في ذلك الاتفاق التاريخي، مؤتمراً هاتفياً مع **الملك سلمان والرئيس بوتين** خلال مؤتمر أوبك بلس، الذي ناقش فيه القادة الاتفاق الجديد. ووفقاً للبيان الصحفي الصادر عن أوبك، سيُخفَض إنتاج أوبك الإجمالي للنفط الخام بمقدار ٩,٧ مليون برميل يومياً، بدءاً من مطلع مايو ٢٠٢٠ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م. وبعد ذلك، سوف يتراجع إجمالي تعديل الإنتاج إلى ٧,٧ مليون برميل في اليوم خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠م. على أن تحدث بعد ذلك زيادة في إجمالي الإنتاج بمقدار



مليون برميل أخرى يومياً، ليصل إلى ٥,٨ مليون برميل يومياً لمدة ١٦ شهراً، اعتباراً من مطلع يناير ٢٠٢١ إلى ٣٠ أبريل ٢٠٢٢م. وسيكون خط الأساس لحساب تخفيضات الإنتاج، هو الإنتاج الفردي لكل دولة في أكتوبر ٢٠١٨م، باستثناء المملكة العربية السعودية وروسيا، فسيكون لكل منهما خط أساس يبلغ ١١ مليون برميل يومياً. وسيكون الاتفاق سارياً حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢٢م، لكنّ تمديده سيخضع للمراجعة في ديسمبر ٢٠٢١م. في أبريل، ضخت المملكة العربية السعودية ١٢,٣ مليون برميل في اليوم، وهو أعلى من المستوى المرجعي المتفق عليه البالغ ١١ مليون برميل يومياً، بموجب الاتفاق الجديد؛ ما يعني أن التخفيض الفعلي من جانب المملكة العربية السعودية سيبلغ نحو ٣,٨ مليون برميل يومياً. وستكون التخفيضات الفعلية لإنتاج النفط من كلّ من الكويت والإمارات العربية المتحدة أيضاً أكثر مما استقرّ عليه بموجب الاتفاق. وفي الواقع، فإنه بالإضافة إلى خفض ٩,٧ مليون برميل في اليوم من أوبك بلس، ستلتزم المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة بتخفيضات طوعية إضافية تبلغ مليوني برميل في اليوم؛ مبالغته منها في الالتزام بالقرارات. إضافةً إلى ذلك، فإن مساهمات مجموعة العشرين، من خلال الولايات المتحدة وكندا والبرازيل، سوف تبلغ ٣,٧ مليون برميل في اليوم، بوصفه خفضاً في الإنتاج مدفوعاً بالأسعار. ولا يمكن لمنتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة تحمّل الأسعار الحالية؛ لذا، من المتوقع أن ينهي العديد منهم أعمالهم إذا ما استمر انخفاض الأسعار. وسيوفر هذا فرصة الاندماج في هذه الصناعة لبعض المنظمات الغنية بالنقد، التي هي في وضع جيد يؤهّلها أن تستوعب الأصول المتعثرة.

الأسعار السالبة:

كان من بين الآثار الأخرى لوباء فيروس كورونا على أسواق النفط، ذلك الانخفاض التاريخي في أسعار خام غرب تكساس الوسيط إلى المستوى السالب في أبريل ٢٠٢٠م، عندما أغلقت الأسعار عند قرابة (-٣٧) دولاراً. ويُعزى الانخفاض الحاد في أسعار خام غرب تكساس الوسيط - في الغالب - إلى التراكم المفرط للمخزون الأمريكي، إلى جانب خفض عمليات تشغيل المصافي، بسبب تراجع الطلب على الوقود، الناجم عن إجراءات الإغلاق المرتبطة بالوباء. وقد هُرع تجار خام غرب تكساس الوسيط إلى بيع عقود مايو التي كانت على وشك الانتهاء؛ لسببين: أولهما: أن أماكن التخزين لتسليم النفط الخام في شهر مايو كانت محدودة للغاية؛ ما أدى إلى ارتفاع تكاليف التخزين بشكل كبير مقارنةً بأسعار النفط. ولهذا السبب، كان من غير العملي أن يتولى التجار الاحتفاظ بأي نفط خام مُسلم؛ ما جعل الخيار الأكثر توفيراً هو الدفع للآخرين لاستلام هذه العقود. وثانيهما: أن منتجي النفط الصخري لم يكونوا مستعدين لإغلاق آبارهم، ليس لأسباب تتعلق بالتكلفة فقط، بل أيضاً للاحتفاظ بتأجير مواقع إنتاجهم.



وقد عاودت أسعار النفط ارتفاعها خلال الأسبوع الماضي مدعومةً بارتفاع الطلب على الوقود بسبب تخفيف إجراءات الإغلاق في أوروبا وأمريكا والصين. وزاد الناتج الصناعي الصيني بنسبة ٩,٣٪ على أساس سنوي في أبريل، بعد أن انخفض بنسبة ١٣,٥٪ في أول شهرين من العام الحالي. ويُقال: إن الطلب الصيني على النفط عاد إلى مستوياته التي كان عليها آخر مرة قبل أن تفرض بكين إغلاقاً وطنياً لمكافحة تفشي فيروس كورونا.

عوامل الصعود والهبوط الحالية:

كان لتخفيضات أوبك بلس، بالإضافة إلى التخفيضات الإضافية الطوعية لدول مجلس التعاون الخليجي، دور رئيس في دعم الأسعار،

إلا أن الارتفاع الملحوظ في السعر كان مدفوعاً بشكل رئيس بارتفاع الطلب، وتعزيز الأنشطة الاقتصادية في منطقة اليورو وفي الصين، وانخفاض المخزون وانخفاض مؤشر الدولار الأمريكي؛ ما يُتوقع معه الاستمرار في دعم انتعاش الأسعار. وقد كان تراجع مؤشر الدولار مدفوعاً بالأساس بارتفاع اليورو، مع مواصلة الدول الأوروبية تخفيف إجراءات الإغلاق واستعادة النشاط الاقتصادي، وقد لوحظ هذا بشكل أساسي في بداية الأسبوع الماضي؛ إذ حافظت الأسعار على ارتفاعها. ومع مستويات الأسعار الحالية، من المتوقع أن تبلغ عمليات الإغلاق الميدانية الأمريكية ذروتها حالياً، وقد يعود العديد منها للفتح في نهاية العام مع استمرار ارتفاع الأسعار فوق مستوى ٥٠ دولاراً للبرميل.

وبالإضافة إلى هذه المعنويات المرتفعة، استمر مخزون النفط الأمريكي في الانخفاض، كما أفاد تقرير «إدارة معلومات الطاقة الأمريكية»، الذي أظهر انخفاض مخزون النفط بمقدار ٤,٩٨ مليون برميل على أساس أسبوعي، إلى مستوى ٥٢٦,٥ مليون برميل، في حين انخفض إنتاج النفط إلى ١١,٥ مليون برميل، بانخفاض قدره ١,٠ مليون برميل في اليوم على أساس أسبوعي، وانخفض بمقدار ٠,٧ مليون برميل في اليوم على أساس سنوي. غير أن هذا الاتجاه الصاعد قابله ارتفاع في مخزون البنزين والمُقَطَّرات المتوسطة، الذي ارتفع بمقدار ٢,٨٣ مليون برميل و٣,٨٣ مليون برميل على التوالي، خلال الأسبوع الماضي. وعلاوةً على ذلك، ازداد الاحتياطي الاستراتيجي للبترول الأمريكي بمقدار ١,٩ مليون برميل على أساس أسبوعي، ليصل الآن إلى ٦٤١,٦١ مليون برميل، من بينها ٢٥٥,٦ مليون برميل من الخام الحلو، و٣٨٦,١ مليون برميل من الخام الحامض.

وعلى مدار الأسابيع المقبلة، أتوقع أن تستمر الأسعار في الانتعاش، وأن تتأثر باستمرار تخفيف تدابير الإغلاق. ومع ذلك، فإن التوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين، وارتفاع عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في أمريكا اللاتينية، بما في ذلك البرازيل، وعدم اليقين بشأن إيجاد لقاح في القريب العاجل؛ كل ذلك قد يؤدي إلى تقلب مستمر في الأسواق في الأسابيع المقبلة. ولا يزال الطلب من قطاع الطيران في مستوى منخفض قياسياً، مع وصول العدد الحالي للرحلات الجوية إلى زهاء ٣٩ ألف رحلة في اليوم، وهو ما يقل بنسبة ٦١٪ عن عدد الرحلات قبل أزمة فيروس كورونا، والذي كان يُقدر ٩٩,٧ ألف رحلة يومياً؛ ما يُشير إلى أن الطلب على الكيروسين لا يزال عند مستوى منخفض إلى حدٍ كبير.

توقعات الأسعار:

من المُتوقع أن يستمر ارتفاع الأسعار في عام ٢٠٢٠م، مع مزيد من الانخفاض المتوقع في المخزون الأمريكي هذا الأسبوع. ومع ذلك، فإن العديد من البنوك الاستثمارية تتوقع انخفاضاً في الأسعار في عام ٢٠٢٠م، بينما يتوقع بعضها الآخر وصول السعر إلى ١٠٠ دولار في عامين، بسبب انخفاض الاستثمارات، والتوقف المؤقت في إمدادات النفط الصخري. ونحن في شركة «سي ماركتس» نرى أن انتعاش الأسعار قد يكون مُقْتَدِراً بثلاثة عوامل لم تكن موجودة قبل أزمة كورونا: (١) التسهيلات في تخفيضات أوبك بلس في يوليو، وتراكم المخزون، (٢) المخاوف من حدوث موجة ثانية من فيروس كورونا، (٣) التوترات بين الصين والولايات المتحدة، (٤) وقف الطيران، (٥) تغَيُّر السلوك الاستهلاكي. ونتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت ٤٥ دولاراً في الربع الثالث، و٥٥ دولاراً في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠م، في حين من المُتوقع أن يبلغ متوسط خام غرب تكساس الوسيط ٤٠ دولاراً في الربع الثالث، و٤٥ دولاراً في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠م. وفي عام ٢٠٢١م، من المُتوقع أن يصل متوسط سعر خام برنت إلى ٦٠ دولاراً، بينما يُتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط ٥٥ دولاراً.